

طريقاً
نحو النجاح..

BAC2022

2022/2021

مُلخَص

الاقتصاد

السنة الثالثة تسيير واقتصاد
وفق آخر تعديل بيداغوجي



اعداد الاستاذ : عبد الخالق عودة

الحمد لله و بعد تحقيق نتائج كبيرة جداً.ملخص الإقتصاد لدورة بكالوريا 2021 ها نحن و بفضل

الله نضع لكم ملخص حسب آخر تعديلات 2022

" إن أخطأت فمني و أخبروني ، و إن أصبت فمن الله "

الأستاذ عبدالحالق عودة

أذكرونا من صالح دعائكم

فهرس العناصر اللاصفية

الوحدة (1) : النقود

- أشكال المبادلة :
- ✓ المقايضة
- ✓ المبادلة بواسطة النقود

الوحدة (2) : السوق و الأسعار

- أنواع الأسواق :
- ✓ سوق السلع و الخدمات
- ✓ سوق العمل
- ✓ السوق المالية
- ✓ أشكال السوق

الوحدة (3) : النظام المصرفي

- لا توجد عناصر لا صفية

الوحدة (4) : التجارة الخارجية

- المنظمة العالمية للتجارة
- ✓ تعريف المنظمة العالمية للتجارة
- ✓ دور المنظمة العالمية للتجارة

الوحدة (5) : الصرف

- سياسة سعر الصرف
- ✓ أهداف سياسة الصرف
- ✓ وسائل سياسة الصرف

الوحدة (6) : البطالة

- لا توجد عناصر لا صفية مع الإقتصار فقط على أنواع البطالة الدورية ، الهيكلية ، الجزئية و التقنية

الوحدة (7) : التضخم

- لا توجد عناصر لا صفية مع الإقتصار فقط على أنواع التضخم الظاهر ، الكامن و الجامح

الوحدة (8) : القيادة

- لا توجد عناصر لا صفية

الوحدة (9) : الإتصال

- لا توجد عناصر لا صفية

الوحدة (10) : الرقابة

- أساليب الرقابة :
- ✓ الرقابة التقليدية
- ✓ الرقابة المتخصصة

● ملاحظة : العناصر اللاصفية لم تُطرح في مواضيع بكالوريا 2021 ●

الوحدة رقم (1) : النقود

1 (المبادلة:

تعريف المبادلة :

– المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر، و هي بمثابة همزة الوصل التي تربط بين منتج السلعة و مستهلكها .

2) النقود :

1-2/ تعريف النقود:

– يمكن تعريف النقود وظيفيا بأنها " النقود هي كل ما تفعله النقود " وهذا يعني أي وسيط يمكن أن يصبح نقودا و يكون قادرا على القيام بوظائف النقود و يحظى بالقبول العام .

2-2/ خصائص النقود :

– للنقود عدة خصائص نذكرها فيما يلي :

- 1) أن تكون نادرة نسبيًا .
- 2) أن تكون وحدتها متماثلة .
- 3) أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها .
- 4) أن تكون سهلة الحمل والاحتفاظ بها .
- 5) أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض قيمتها .
- 6) لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها .
- 7) تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع .

2-3/ وظائف النقود :

– للنقود وظائف متعددة نوجزها في ما يلي :

- 1) وسيط المبادلة : النقود هي الوسيلة المستخدمة للحصول على السلع و الخدمات و الأصول المالية دون اللجوء للمقايضة .
- 2) مقياس للقيمة : النقود تستعمل لقياس قيمة السلع و الخدمات و نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى .
- 3) مستودع (مخزن) للقيم : تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها وسهولة حملها ، كما أنها تجنب حائزها تكاليف التخزين و التلف ، و يحتفظ الأشخاص بالنقود لا لذاها بل بغرض ادخارها من أجل إنفاقها في المستقبل لشراء السلع الإستهلاكية أو الإستثمارية .
- 4) وسيلة للمدفوعات الآجلة : تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الإلتزامات (تدفع جميع المستحقات في المستقبل) سواءا كانت نتيجة لاقتراض معين أو ناشئة عن عمليات البيع على الحساب .

2-4/ أشكال النقود :

أ- النقود المعدنية : هي تلك النقود المصكوكة من المعدن كالذهب أو الفضة أو البرونز و للنقود المعدنية شكلان هما :

- نقود معدنية كاملة : و فيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كالمعدن .
- نقود معدنية مساعدة : و فيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحويه .

ب- النقود الورقية :

– هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي ، حيث أن الدولة تلزم الأشخاص بقبولها دون أن يكون لهم الحق في تحويلها إلى ذهب أو فضة .

ج- النقود المصرفية :

– هي نقود يصدرها البنك التجاري و هي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في البنك و يلتزم المصرف بدفع مبلغ معين من النقود للمودع أو لأمره عند الطلب و تستعمل الصكوك أو أوامر الدفع الأخرى في تداول هذا النوع من النقود .

د- النقود الإلكترونية (الرقمية) :

– و هي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط إلكترونية تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت .

2-5/ إصدار النقود:

← إصدار النقود الورقية و المعدنية يعود للدولة وحدها حق إصدارها ، و يفوض ممارسة هذا الحق للبنك المركزي دون سواه .
← إصدار النقود المصرفية و الإلكترونية و بطاقات الإئتمان :

– تقوم البنوك التجارية بإصدار هذه الأنواع من النقود و ذلك تحت رقابة البنك المركزي .

2-6/ الكتلة النقدية :

– تعريف الكتلة النقدية :

– هي مجموعة من الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين .
– مكونات الكتلة النقدية : تتكون الكتلة النقدية من :

- **النقود القانونية :** تشمل الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة .
- **النقود الائتمانية :** تشمل النقود المصرفية و الإلكترونية و بطاقات الإئتمان .

الوحدة (2) : السوق و الأسعار

1) السوق :

1-1/ تعريف السوق :

– هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون لتبادل سلعة أو خدمة معينة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسطاء .

2) الأسعار:

1-2/ تعريف السعر :

– يعرف سعر سلعة (خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة (الخدمة) .

2-2/ العناصر المحددة للسعر :

أولا : الطلب

أ – تعريف الطلب :

– الطلب هو الكمية المطلوبة من سلعة ما عند سعر معين في فترة معينة .

ب – قانون الطلب :

– يعبر قانون الطلب عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و سعرها .

ج – العوامل المؤثرة في الطلب :

1. سعر سلعة معينة .
2. أسعار السلع الأخرى .
3. الدخل النقدي للمستهلك .
4. الأوضاع الاجتماعية و الثقافية و العادات و التقاليد .

د – مرونة الطلب :

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب :

أ) – مرونة الطلب السعرية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها و تحسب كما يلي :

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{(\text{كمية المقارنة} - \text{كمية الأساس}) \div \text{كمية الأساس}}{(\text{سعر المقارنة} - \text{سعر الأساس}) \div \text{سعر الأساس}}$$

ملاحظات :

- إشارة مرونة الطلب السعرية تكون دائما سالبة و هي تدل على العلاقة العكسية التي تربط الكميات المطلوبة من السلعة مع سعرها و لذا نأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة .
- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية :
 - 1) إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي 1 نقول أن الطلب متكافئ المرونة.
 - 2) إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي 0 نقول أن الطلب عدم المرونة.
 - 3) إذا كانت مرونة الطلب السعرية أكبر من 1 نقول أن الطلب كثير المرونة . (نخص السلع المعرضة للمنافسة) .
 - 4) إذا كانت مرونة الطلب السعرية أصغر من 1 نقول أن الطلب قليل المرونة . (تستفيد منها المؤسسات التي في موضع احتكار مثل مؤسسات الكهرباء و الغاز) .

ب) - مرونة الطلب التقاطعية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة (بترين) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (مازوت) أو مكمل (زيت السيارات) .

$$\leftarrow \text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{(\text{كمية المقارنة للسلعة } x - \text{كمية الأساس للسلعة } x) \div \text{كمية الأساس للسلعة}}{(\text{سعر للسلعة المقارنة } y - \text{سعر الأساس للسلعة } y) \div \text{سعر الأساس للسلعة}}$$

ملاحظات :

- 1) تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية موجبة بالنسبة للسلعتين المتبادلتين .
- 2) تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية سالبة بالنسبة للسلعتين المتكاملتين .
- 3) تكون مرونة الطلب التقاطعية معدومة بالنسبة للسلعتين المستقلتين .

ج) - مرونة الطلب الدخلية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك .

$$\leftarrow \text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{(\text{كمية المقارنة} - \text{كمية الأساس}) \div \text{كمية الأساس}}{(\text{دخل المقارنة} - \text{دخل الأساس}) \div \text{دخل الأساس}}$$

ملاحظات :

- 1) إذا كانت مرونة الطلب الدخيلة سالبة نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة دنيا منخفضة السعر مثل الخبز .
- 2) إذا كانت مرونة الطلب الدخيلة موجبة نقول أن السلعة عادية .
- 3) تكون السلعة العادية سلعة كمالية إذا كانت مرونة الطلب الدخيلة أكبر من 1 .
- 4) تكون السلعة العادية سلعة ضرورية إذا كانت مرونة الطلب الدخيلة أصغر من 1 .

ثانيا : العرض

أ - تعريف العرض :

- العرض هو الكمية المعروضة من سلعة ما عند سعر معين .

ب - قانون العرض :

- يعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما و سعرها .

ج - العوامل المؤثرة في العرض :

1. سعر السلعة المعنية .
2. أسعار السلع الأخرى .
3. أسعار عوامل الإنتاج .
4. توقعات المنتجين .

د - مرونة العرض : هي درجة استجابة العرض على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها و تحسب كما يلي :

$$\leftarrow \text{مرونة العرض} = \frac{(\text{كمية المقارنة} - \text{كمية الأساس}) \div \text{كمية الأساس}}{(\text{سعر المقارنة} - \text{سعر الأساس}) \div \text{سعر الأساس}}$$

ملاحظات:

- إشارة مرونة الطلب العرض تكون موجبة و هي تدل على العلاقة الطردية التي تربط الكميات المعروضة من السلعة مع سعرها .
 - يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة العرض :
1. إذا كانت مرونة العرض تساوي 1 نقول أن العرض متكافئ المرونة.
 2. إذا كانت مرونة العرض تساوي 0 نقول أن العرض عديم المرونة.
 3. إذا كانت مرونة العرض أكبر من 1 نقول أن العرض كثير المرونة .
 4. إذا كانت مرونة العرض أصغر من 1 نقول أن العرض قليل المرونة .

2-3/ سعر التوازن :

- هو ذلك السعر الذي يتحقق عند التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة معينة مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة .

الوحدة (3) : النظام المصرفي

1 (تعريف النظام المصرفي :

– يُقصد بالنظام المصرفي مجموع المؤسسات المالية التي تتعامل بالإئتمان في بلد ما ، ويختلف النظام المصرفي من بلد لآخر حسب نوع النظام الإقتصادي السائد ويشتمل على : البنوك التجارية ، البنوك المتخصصة و البنك المركزي.

2 (البنوك (المصارف) :

1-2/ تعريف البنك :

– هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود و الإئتمان ، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الإقتصاديين بغرض إعادة إقراضها أو استثمارها في أوجه متعددة .

2-2/ أنواع البنوك :

أولا : البنك المركزي (بنك الجزائر)

تعريف بنك الجزائر :

– بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424هـ الموافق لـ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض فان البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، يحكمه التشريع التجاري . تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كله يقع مقره في مدينة الجزائر، و يمكن فتح فروع له في كل المدن . لا يتعامل مع الأفراد ، هدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام .

مكوناته : يتولى أوامر بنك الجزائر مجلسان :

- 1) مجلس الإدارة الذي يتولى الشؤون الإدارية للبنك ويتكون من محافظ ويساعده في ذلك ثلاثة نواب محافظ.
- 2) مجلس النقد و القرض الذي يتولى السلطة النقدية في البلاد ، يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر و شخصيتين لهما خبرة في المسائل الاقتصادية والنقدية .

وظائفه : وظائف أساسية تتمثل في :

- 1) الحق في إصدار العملة النقدية .
- 2) يقوم بتسوية الحسابات بين البنوك عن طريق المقاصة .
- 3) بنك الحكومة حيث يقوم بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية .
- 4) حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن .
- 5) الترخيص بفتح البنوك و المؤسسات المالية و تعديل قوانينها الأساسية و سحب الاعتماد .
- 6) يعتبر بنك البنوك و يقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة ، و يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية .

ثانيا : البنوك التجارية (بنوك الودائع) :

– تعتبر البنوك التجارية أقدم المصارف نشأة ، و هي أساس أي نظام مصرفي ، و هي تلك المصارف التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد متفق عليه ، تقوم بعمليات القرض و كذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن

ثالثا : المؤسسات المالية :

– هي عبارة عن أشخاص معنوية تقوم بكل الأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور ، و هي تعتمد أساسا على رأسمالها و على المدخرات طويلة الأجل و الإقتراض من الغير مقابل فوائد .

رابعا : البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال):

– هي بنوك حديثة النشأة ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة و الصناعة و السكن و هذه المجالات تحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل ، لذا تعتمد على أموالها في المقام الأول ، و على الودائع طويلة الأجل ، و الإقتراض من الغير في شكل سندات مقابل فائدة يتحملها البنك .

3) العمليات المصرفية :

تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات تتمثل في :

3-1/ قبول الودائع : الوديعة هي دين بذمة البنك أي رصيد موجب للمودع ، وتصنف الودائع إلى :

أ – الودائع تحت الطلب (الجارية) :

هي وداائع يحق للمودعين استردادها متى أرادوا بدون إعلام مسبق ، وعلى المصرف أن يكون جاهزا لتلبية مطالبهم وتتمثل في :

• **حساب الصكوك :**

وهو حساب يستخدم من طرف الأفراد (الموظفين) ، ويجب أن يكون رصيده دائما دائما ، حيث لا يستطيع أن يسحب أكثر من رصيده الموجب . وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد .

• **الحساب الجاري :**

يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال أو المؤسسات التجارية و الصناعية ، و يمكن أن يكون سالبا أي قرض من البنك . وهذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد .

ب – الودائع لأجل :

هي وداائع يودعها أصحابها في المصارف لأجل قصير و لا تسترد قبل تاريخ استحقاقها . يحقق هذا النوع من الودائع للمودع هدفين يتمثل الأول في الحصول على فوائد مقابل توظيف المبلغ ، والهدف الثاني يتمثل في إمكانية سحب أي مبلغ في أي وقت .

ج – الودائع الادخارية :

هي وداائع يودعها أصحابها في البنوك لأجل طويل مقابل فائدة . وهذا النوع من الودائع يحقق للمودع هدف واحد و يتمثل في الحصول على فوائد معتبرة حيث لا يحق للمودع سحب أي مبلغ قبل حلول تاريخ الاستحقاق .

3-2/ الإئتمان : يعتبر من أهم المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية و له عدة صور أهمها ما يلي :

- 1) **القروض بضمان أوراق مالية أو تجارية :** و يكون هذا مقابل فائدة معينة .
- 2) **اعتمادات الصندوق :** و تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين مقابل فائدة محددة .
- 3) **الاعتماد المستندي :** هو تعهد من طرف البنك بتسديد قيمة السلعة المستوردة للمصدر الأجنبي مقابل عمولة .
- 4) **الخصم و إعادة الخصم :** هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم جزء من قيمتها .
- 5) **خطابات الضمان (كفالات الضمان) :** يتعلق الأمر بعقد كتابي يتعهد فيه البنك بكفالة العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث مقابل عمولة .

الوحدة (4) : التجارة الخارجية

1 (تعريف التجارة الخارجية :

– التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة .

2 (أسباب قيام التجارة الخارجية :

1) عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات .

2) إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي و أخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي .

3) إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير و الحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد .

4) من مصلحة الدولة أن تخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقلّ وتصدير فائض منه ، و تقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى . و يقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج السلع ، تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف إنتاجها أو إنتاج سلعة أخرى في بلد آخر.

3 (أهمية التجارة الخارجية :

– تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي تستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة و صعوبة استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى .

4 (سياسة التجارة الخارجية :

– هي مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة . و يوجد نوعان رئيسيان للسياسات التجارية الخارجية وهما :

أ – مبدأ حرية التجارة :

– يدعو هذا المبدأ إلى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية ، وعدم التمييز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج و بين السلع المنتجة محليا ، و هذا لتحقيق أهداف معينة يمكن إنجاز بعضها في النقاط التالية :

1) الحدّ من الاحتكار.

2) الإستغلال الأمثل و العقلاني للثروات .

3) انخفاض أسعار مختلف السلع و الخدمات .

4) إنعاش التجارة الخارجية بين دول لعالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي .

ب – مبدأ الحماية :

– يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إنجاز بعضها في النقاط التالية :

1) زيادة إيرادات الخزينة العمومية .

2) حماية الصناعات المحلية الناشئة .

3) تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات .

4) حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة .

5) ميزان المدفوعات :**أ - تعريف ميزان المدفوعات :**

- هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما و غير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة .
- و يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية . يتكون هذا الميزان من جانبين أحدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي و آخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة تجاه العالم الخارجي .

ب - مكونات ميزان المدفوعات :**1 - الحساب الجاري :** و يتكون من ثلاثة عناصر هي :**1) ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري) :**

- و يتضمن حركة الصادرات من السلع و التي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة) و الواردات من السلع التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة) .

2) ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات) :

- و يتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة) و الواردات من الخدمات (معاملات مدينة) و من أمثلة الخدمات : النقل و التأمين و الاتصالات....إلخ

3) ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل) :

- و يتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانب الدائن ، و التحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين . (قد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم ، وقد تكون رسمية مثل المعاشات و التعويضات المقدمة من الحكومات) .

2 - حساب رأس المال : يتضمن العناصر التالية :

- 1) استثمارات المحفظة في الخارج .
- 2) المشتريات و المبيعات من الأوراق المالية .
- 3) تغيرات أصول البلد في الخارج ، و تغيرات الأصول الأجنبية في البلد .
- 4) الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل و استثمارات البلد المباشرة في الخارج .

3) حساب الاحتياطات الرسمية : و يتضمن العناصر التالية :

- 1) حقوق السحب الخاصة .
- 2) احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي .
- 3) ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب .
- 4) الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد .

ج - توازن ميزان المدفوعات :

يكون ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنا من الناحية

الاقتصادية ، فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري ، و منه يمكن التمييز بين 3 حالات هي :

- 1) **حالة التوازن :** أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد .
- 2) **حالة وجود فائض :** أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي ، و هذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي ، و كذلك يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة .
- 3) **حالة وجود عجز :** أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي . و هي الحالة الأخطر و الأكثر شيوعا في العالم و هذا يدل على أن الدولة تستورد سلعاً و خدمات أكبر مما تسمح به مواردها .

الوحدة (5) : الصرف

1 (تعريف الصرف :

– يعرف الصرف على أنه مبادلة عملة دولة مقابل عملة دولة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أو غيره من العملات.

2 (أسباب الصرف :

– عندما تنشأ تعاملات تتطلب استعمال العملات الأجنبية مثل التجارة الخارجية ، زيارة الأراضي المقدسة ، البعثات التعليمية بالخارج.

3 (سوق الصرف :

3-1- تعريف سوق الصرف :

– هو السوق التي تتم فيه عملية مبادلة العملات الأجنبية المختلفة ويقصد به أيضا شبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المشاركة في مجال الصرف هي :

1) البنوك التجارية.

2) البنك المركزي.

3) سماسرة الصرف الأجنبي.

4) المصدرون، المستوردون، السياح ... الخ.

3-2- أنواع سوق الصرف :

1) سوق الصرف بين البنوك :

– هو عبارة عن سوق محلي للصرف الذي يتشكل من مختلف البنوك المحلية التي تقوم ببيع و شراء العملات الأجنبية داخل البلد الواحد.

2) السوق العالمي للصرف :

– هو عبارة عن مختلف مراكز الصرف الأجنبية المنتشرة عبر أرجاء العالم والمرتبطة ببعضها البعض بشكل مستمر بواسطة مختلف شبكات الاتصال الحديثة وهذه المراكز تعتبر بمثابة سوق عالمي واحد للصرف وأهم هذه المراكز نجد مركز نيويورك ، لندن ، زيوريخ ، طوكيو ، فرانكفورت ، هونغ كونغ ...

4 (سعر (معدل) الصرف :

– يعرف سعر الصرف بأنه سعر إحدى العملات بدلالة أخرى وبمعنى آخر هو عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة أخرى مثلا صرف الدولار الأمريكي الواحد يساوي 190 دج

5 (أنظمة الصرف :

لا يوجد نظام صرف واحد يناسب جميع الدول ويتمشى مع مختلف الظروف ولذلك يوجد نوعان من أنظمة الصرف :

← نظام الصرف الثابت :

تتدخل السلطة النقدية بربط قيمة العملة الوطنية بقيمة عملة أجنبية واحدة (التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد) أو بالقيمة المتوسطة لعدد من العملات الرئيسية في العالم ويطلق عليها مصطلح "سلة العملات" .

← نظام الصرف المرن (المتغير) :

تحدد قيمة العملة الأجنبية في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب عليها دون تدخل السلطة النقدية في سوق الصرف.

الوحدة (6) : البطالة

1 (تعريف البطالة :

البطالة :

– هي تعطل الأفراد عن العمل كلياً أو جزئياً ، أو هي عدم توفر فرص العمل للأشخاص القادرين عليه و الراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد

البطال:

– حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطال هو كل شخص يقدر على العمل و يرغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى .

من التعريف السابق نستنتج أن هناك عدد من الصفات يجب أن تتوفر في الفرد حتى يعتبر بطالا و من هذه الصفات هي :

1) لا يعمل

2) يرغب في العمل .

3) يبحث عن عمل .

4) قادرا على العمل .

5) لم يجد العمل الملائم .

6) أن يقبل العمل عند مستوى الأجر السائد .

2 (أسباب البطالة :

1) فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة .

2) تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمار .

3) التباين المستمر و المتنامي بين معدل النمو السكاني و معدل النمو الإقتصادي .

4) قلة الاستثمارات التي تؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية لمواجهة عرض العمل المتزايد .

5) حالات الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع و تسريح العمال .

6) التطور التقني يؤدي إلى زيادة استخدام الآلات بكثافة عوضا من العمال الأمر الذي يؤدي إلى الإستغناء عن بعضهم .

7) إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة .

3 (أنواع البطالة :

1- البطالة الدورية :

– يمر النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق بفترات صعود وهبوط بصفة دورية ، و تسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج)

و تسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد) و يُطلق على المرحلتين معا مصطلح "الدورة الاقتصادية".

2- البطالة الهيكلية :

– تظهر البطالة الهيكلية نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني ، و التي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة وبين المؤهلات

و خبرات الباحثين عن العمل ، هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع إلى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات أو التغير الهيكلي في سوق العمل

، أو التغير في التكنولوجيا المستخدمة .

3- البطالة الجزئية :

– في بعض الأحيان تُقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الإنتاج بصفة مؤقتة ، فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة

من الأجر و في هذه الحالة تظهر البطالة الجزئية .

4- البطالة التقنية :

– تظهر نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية...إلخ

4 (آثار البطالة :**1 - الآثار الاقتصادية :****1) ضعف الإنتاج :**

يؤدي تسريح عدد من العمال إلى انخفاض في حجم الإنتاج .

2) ضعف الاستهلاك :

تؤدي البطالة إلى ضعف القدرة الشرائية للبطالين ، و كلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني .

2 - الآثار الاجتماعية :**1) تفشي الآفات الاجتماعية :**

تؤدي البطالة إلى ظهور فئة من الناس عديمي الدخل ، الأمر الذي يؤدي إلى فقرهم وتفشي ظاهرة السرقة و الإحتلال الخلق و المتاجرة بالمنتجات .

2) الهجرة :

و كنتيجة للبطالة و الفقر ، يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل بشروط و لو غير لائقة .

3 - الآثار السياسية :

و كنتيجة للبطالة ، يقوم البطالون و المهتدون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات و المظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم .

5 (إجراءات التخفيف من البطالة :

1) إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم منح للبطالين .

2) تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية عن طريق منحهم بعض الامتيازات المادية و المالية .

3) منح بعض الامتيازات المادية و المالية للمتعاملين الإقتصاديين لحثهم على فتح مناصب شغل جديدة .

4) إتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجر و تشجيع التقاعد المسبق لخلق مناصب شغل اضافية .

الوحدة (7) : التضخم

1) تعريف التضخم :

- يعرف بأنه حركة صعودية للأسعار ، تتميز بالاستمرار الذاتي ، و هي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض .
من التعريف نلاحظ أنه يجب توفر عناصر معينة حتى يقال أن هناك تضخم و من بين هذه العناصر ما يلي :
- 1) وجود ارتفاع مستمر للأسعار أي لا يكون هذا الارتفاع مؤقتاً .
 - 2) أن يكون هذا الارتفاع ذاتياً بمعنى أن لا يكون ناتجاً عن ظرف طارئ .
 - 3) وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي أي أن الطلب على مختلف السلع والخدمات أكبر مما هو معروض منها .

2) أنواع التضخم :

- 1-2/ التضخم الظاهر (الطليق) : يظهر أثره جلياً في ارتفاع الأسعار ، و ينعكس ذلك في ارتفاع الأجور وغيرها من النفقات .
- 2-2/ التضخم الكامن : يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي ، و يحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد ، و لا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية ، و ينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب .
- 2-3/ التضخم الجامح : هو أخطر أنواع التضخم و أكثرها ضرراً بالاقتصاد الوطني ، يتميز بارتفاع معدلاته ، تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق ، و في هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي .

3) أسباب التضخم :

1-3/ تضخم ناشئ عن التكاليف :

- ينشأ بسبب ارتفاع تكاليف الإستغلال في المؤسسات الاقتصادية ، كرفع الأجور و مرتبات العاملين .

2-3/ تضخم ناشئ عن الطلب :

- ينشأ عن زيادة حجم الطلب الكلي ، و الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

3-3/ تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني :

- إن الإفراط في إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق و الكمية المعروضة من السلع والخدمات ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

4) آثار التضخم :

1-4/ الآثار الاقتصادية :1) محدودية الاستثمارات :

- تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة و الأجور بصفة خاصة .

2) انخفاض معدل الفائدة :

- حيث يكون عرض النقود أكبر من الطلب عليها مما يؤدي بـسرعة الفائدة إلى الانخفاض .

3) انخفاض قيمة العملة :

- تزداد الأسعار ارتفاعاً بصورة كبيرة و مستمرة مما يؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية و بالتالي انخفاض قدرتها الشرائية .

4) انخفاض الإنتاج :

- بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً مقارنة بالسلع المستوردة يقل الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم الإنتاج .

5) انخفاض الادخار و انخفاض الاستهلاك :

- تفقد النقود إحدى وظائفها الأساسية و هي كونها مخزناً للقيمة فارتفاع الأسعار و انخفاض سعر الفائدة و الخوف من المستقبل كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار و الاستهلاك .

1 إرتفاع معدل الفقر :

– بفعل البطالة و الإرتفاع المستمر للأسعار.

2 ظهور الآفات الاجتماعية :

– مثل تفشي الرشوة و الفساد الإداري و الكسب غير المشروع.... إلخ .

3 إرتفاع نسبة البطالة :

– كلما يقوم المنتجون المحليون بتخفيض الإنتاج فإنهم يقومون بتسريح عدد من العمال .

4 التأثير السلبي على أصحاب الدخل الثابت و المحدود :

هم أكثر المتضررين ، و حتى لو تغيرت أجورهم فإنها تتغير ببطء شديد ، و بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار .

5) وسائل معالجة التضخم :**1- سياسة تجميد الأجور و مراقبة الأسعار :**

– للحدّ من هذه الظاهرة ، تعمل الدولة بالاشتراك مع النقابات و أرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة ، هذا و تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية .

2- مراقبة الإصدار النقدي : يقوم البنك المركزي بوضع سياسة نقدية لمحاربة التضخم منها :**1 رفع سعر الفائدة :**

– لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية .

2 رفع نسبة الاحتياطي القانوني :

– أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية .

3 سياسة السوق المفتوحة :

– بيع الأوراق المالية و ذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق .

4 رفع سعر إعادة الخصم :

– يرفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .

3- تحقيق التوازن في الميزانية العامة :**1 تخفيض الإنفاق الحكومي :**

يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و زيادة النقود المتداولة في السوق ، و بالتالي تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة .

2 زيادة الضرائب على السلع الكمالية :

تؤدي إلى زيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة و تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة .

3 اللجوء إلى القرض العام :

يؤدي إلى زيادة إيرادات الميزانية و سحب كمية النقود المتداولة .

الوحدة (8) : القيادة

1 (تعريف القيادة :

- هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنظمة ، وحتى يكون هناك قيادة يجب توفر 3 عناصر أساسية :
 - 1) وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه .
 - 2) وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية .
 - 3) وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم .

2 (أساليب القيادة :

- القيادة الفردية : وهي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه (الاستبداد بالسلطة) .
- القيادة الديمقراطية : وهي تلك التي يشرك فيها القائد مرؤوسيه في اتخاذ قراراته و ذلك عن طريق الاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم و تشجيع الاتصال و تبادل المعلومات و في جميع الأحوال يحتفظ القائد بالسلطة النهائية في اتخاذ القرار .
- القيادة البيروقراطية : وهي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة ، و يغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة إلى الالتجاء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات .
- القيادة التكنوقراطية : وهي تلك التي تسند فيها مهمة القيادة إلى الخبراء للإستفادة من خبراتهم لأنه يفترض أن يملك التكنوقراطي المعرفة أكثر من غيره و التي تعتبر مفتاح الحلول في كثير من الأمور .

3 (العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة :

- المواصفات الشخصية للقائد : تلعب دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع .
- عوامل تخص المرؤوسين : للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب القيادة المتبع . فمثلا عندما تكون مجموعة العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج .
- عوامل البيئة : يلعب كل من الزمان و المكان دورا هاما في تحديد طبيعة أسلوب القيادة المتبع ، ففي حالة وقوع حادث من الأفضل استخدام أسلوب القيادة الفردية لأن الوقت لا يسمح بإجراء مشاورات و مناقشات و عندما نكون بصدد منظمة لها فروع في مختلف أنحاء الوطن فإن أسلوب القيادة الفردية لا يكون هو الأفضل حتما .

4 (الدافعية : (التحفيز) :

- تعريف : هي تشجيع الأفراد و تحفيزهم و استنهاض همهم لدفعهم للعمل أكثر و كسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة ، هذه العملية تبدأ بالتأثير الخارجي على الفرد عن طريق رفع أجره مثلا ، إلى أن نجاح هذه العملية يتوقف على جملة من العوامل الداخلية تتعلق بوضعية الفرد ونفسيته .

العوامل المؤثرة في الدافعية :

- العوامل التنظيمية : و تتمثل في الأوامر و التوجيهات التي تصدر من طرف القيادة اتجاه المرؤوسين و التي يجب أن تتصف بالدقة و الوضوح حيث يجب أن تكون هذه الأوامر و التوجيهات ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون أي اعتراض أو مقاطعة .
- العوامل الاجتماعية : إن المرؤوس باعتباره فردا من في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي في السكن ، و في المدرسة ، و في العمل أو بأي رابطة أخرى تولد له الإحساس بالانتماء للجماعة ، و يكون هذا الانتماء مصدرا رئيسيا في الكثير من معتقداته و اتجاهاته ، و في كثير من الأحيان يبلغ تأثير الجماعة و سلوك أفرادها درجة يشعر عندها الفرد بأن استمراره كعضو مقبول في الجماعة أهم عنده من الحفاظ على وظيفته .
- العوامل النفسية : إن الأحاسيس و التوقعات و المخاوف... الخ تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد ، لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة اتجاه كل ما هي بصدد توجيهه إليهم من أوامر و تعليمات ، و عند إصدار الأوامر يتم التركيز على العوامل المشجعة للمرؤوسين على قبولها ، و في حالة ردود أفعال معيقة يعمل القائد على علاجها و التصدي لها .

نظريات الحاجات الدفاعية (التحفيزية) :

هناك عدد من النظريات المتعلقة بالحاجات التحفيزية و سنقتصر على نظريتي تدرج الحاجات و ذات العاملين :

1 نظرية ذات العاملين :

قام (هرزبرغ Herzberg) بتصنيف الحاجات الدفاعية إلى عاملين اثنين لذا سميت ذات العاملين ، العامل الأول عامل الصحة و العامل الثاني عامل التحفيز.

✓ يقصد بعامل الصحة :

مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى رضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم . أما في حالة عدم الصحة أي إذا لم تتوفر هذه العناصر بالكيفية الملائمة ، فإن ذلك يؤدي إلى تدمير المرؤوسين و عدم رضاهم ، و من هذه العناصر نذكر : ضمان العمل ، المرتبة و ظروف العمل،... الخ

✓ و يقصد بعامل التحفيز :

مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة تؤدي إلى تشجيع المرؤوسين و تحفيزهم و دفعهم للعمل أكثر ، و من هذه العناصر نذكر : الاعتراف ، التقدير ، الترقية و المسؤولية... الخ .

2 نظرية تدرج الحاجات :

قام (ماسلو Maslow) بتصنيف حاجات الإنسان إلى 5 أصناف و قام بوضعها على شكل هرمي كما هو موضح في الشكل . و يرى ماسلو أن إشباع صنف من الحاجات يفقد مفعوله كحافز للسلوك من الحاجات الذي تعلوه مباشرة .

الشكل (انظر الشكل أدناه)

- 1) الحاجات الطبيعية : مثل الطعام، واللباس والمسكن، والنوم .
- 2) الحاجات الاجتماعية : مثل الصداقة و الانتماء .
- 3) الحاجة إلى الأمن : أي الحماية .
- 4) الحاجة إلى التقدير : أي شعور الفرد بتقدير الآخرين .
- 5) الحاجة إلى تقدير الذات : أي تحقيق المنجزات .



الوحدة (9) : الإتصال

1 (تعريف الإتصال :

هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار و معلومات معينة إلى رسالة شفوية ، أو مكتوبة ، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الآخر . يتوقف نجاح أي مؤسسة على مقدرة المسير على تفهم المرؤوسين ، وعلى مقدرة المرؤوسين على تفهم المسير حيث أن المسير الناجح لا بد أن يكون ماهرا في الإتصال .

2 (أشكال الإتصال :

1-2 (الإتصال الرسمي :

وهو الإتصال الذي يتم عبر القنوات و المسارات الرسمية التي تحددها القواعد التي تحكم المنظمة و للإتصال الرسمي 3 اتجاهات هي :

• الإتصال النازل :

و هو الإتصال الذي يتجه من المدراء (المسيرين) إلى مرؤوسيهم ، و يتضمن الأوامر ، القرارات ، التعليمات و خطط العمل .

• الإتصال الصاعد :

و هو الإتصال الذي يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم و يتضمن عادة التقارير ، الاقتراحات ، الرد ، الإجابات ، الشكاوى و التظلمات .

• الإتصال الأفقي :

و هو الإتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الإداري الواحد ، و يتضمن تنسيق الأنشطة و حلّ المشكلات و تبادل المعلومات .

2-2 (الإتصال غير الرسمي :

و هو الإتصال الذي يتم عبر قنوات و مسارات غير رسمية و يمكن أن يكون أحد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الإشاعات.

3 (مكونات عملية الإتصال :

1 الرسالة :

هي عبارة عن تحويل الأفكار و المعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بين المرسل و المستقبل مثل الكلمات و الحركات و الأصوات و الحروف .

2 قناة الاتصال :

و يقصد بها الوسيلة التي تستعمل في نقل الرسالة ، و تأخذ هذه معاني مشتركة بين المرسل و المستقبل لتحقيق هدف معين مثل الكلمات و الحركات و الأصوات و الحروف .

3 المرسل :

هو شخص لديه مجموعة من الأفكار و المعلومات يريد إرسالها لطرف آخر ، و هو المسؤول عن إعادة توجيه المعلومات و الأفكار .

4 المستقبل :

و هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الأفكار .

5 الاستجابة (الرد) :

بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها و هنا يتحول المستقبل إلى مرسل آخر .

4 (أغراض الإتصال :

إن الإتصال وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة لتسيير نشاط مؤسستهم بغرض تحقيق أهداف معينة ، فمثلا يقوم المسير بالإتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات و الأوامر بغرض تنفيذها ، و ضمان وصول التعليمات للمعنيين بالأمر بالشكل السليم في الوقت المناسب ، و متابعة تنفيذ التعليمات و عملية التقييم ، يجب أن يتم الإتصال في مختلف الإتجاهات (النازل و الصاعد و الأفقي) .

5 (معوقات الاتصال :

حتى تكون عملية الاتصال ناجحة و ذات فعالية ، يجب أن تخلو من كل المعوقات ، سواء تلك المتعلقة بالمرسل أو بالمستقبل أو بعملية الإرسال ذاتها .

1 (الأخطاء المتعلقة بالرسالة :

مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو أخطاء في الترجمة أو فقد جزء من محتوياتها .

2 (الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال :

الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة ، يجب أن تكون ملائمة لمحتوى الرسالة ، و لطبيعة الشخص المستقبل لها و لزمن الاتصال .

3 (المعوقات المتعلقة بالمرسل :

قد يقع المرسل في عدة أخطاء عندما يريد الاتصال بالآخرين ، ففي بعض الأحيان يعتقد المرسل أن الآخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو ، و يعتقد كذلك أن حالته الانفعالية وميوله و قيمه و معتقداته لا تؤثر في شكل المعلومات و الأفكار التي لديه .

4 (المعوقات المتعلقة بالمستقبل :

يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل .

5 (المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال :

و يتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال .

الوحدة (10) : الرقابة

1) مراحل الرقابة :

مرحلة تحديد المعايير الرقابية :

– هي المرحلة الأولى للقيام بعملية الرقابة، يتم تحديد المعايير الرقابية المناسبة والمقصود بالمعيار الرقابي هو رقم مقياس للجودة أو مستوى الأداء تستخدمه المنظمة لقياس النتائج المحققة. هذا المعيار قد يكون في شكل كمي أو وصفي ويكون محددًا مسبقًا في خطة المنظمة مثل كمية الإنتاج، جودة الإنتاج، حجم المبيعات ، مستوى أداء الموظفين.

مرحلة قياس الأداء :

– وهي المرحلة الثانية من مراحل عملية الرقابة وفيها يتم قياس الأداء الفعلي أي الأداء المنجز من طرف المنظمة مثل قياس كمية الإنتاج المنجزة وعدد الغيابات.

مرحلة المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط :

– وهي مرحلة تلي مرحلة قياس الأداء وفيها يتم عملية المقارنة بين الأداء المنجز من المعايير المحددة مسبقًا حيث نسجل أربع حالات :

- الحالة الأولى : عدم وجود انحرافات أي توافق بين الأداء الفعلي والأداء المعياري.
- الحالة الثانية : وجود انحرافات موجبة أي أن الأداء المنجز يفوق الأداء المعياري وهذا يدل أن الأداء جيد.
- الحالة الثالثة : وجود انحرافات سالبة أي أن الأداء المنجز أقل من الأداء المخطط وهذا يدل أن الأداء سيئ.
- الحالة الرابعة : تحليل أسباب الانحرافات واتخاذ القرارات وهي المرحلة الأخيرة من مراحل عملية الرقابة وفيها يتم تحليل أسباب وجود الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة لاتخاذ القرارات المناسبة لكل حالة.

2) خصائص الرقابة الفعالة :

- 1) أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء.
- 2) أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف.
- 3) السرعة في تداول المعلومات وانتقالها بين مختلف المستويات.
- 4) أن تكون عملية الرقابة مرنة بحيث يمكن تعديلها إذا تغيرت بعض الظروف.
- 5) أن تكون المعلومات المقدمة واضحة ودقيقة و خالية من التعقيدات لاتخاذ القرار في أسرع وقت ممكن.
- 6) يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب لأن أي تأخير يفقد المعلومات قيمتها و يضع على المنظمة فرصة استغلالها في الوقت المناسب فمثلا لو ظهر عيب في بعض المنتجات أثناء عملية الإنتاج ولم يتم إعلام مسؤول الإنتاج حالا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية هذه المنتجات المعيبة .

3) أنواع الرقابة :

الرقابة المسبقة : يتم هذا النوع من الرقابة قبل الشروع في إنجاز أي نشاط يتعلق بالمؤسسة والغرض من ذلك هو العمل على تفادي وقوع المشاكل والعراقيل قبل حدوثها.

الرقابة أثناء التنفيذ : يتميز هذا النوع من الرقابة أثناء مرحلة التنفيذ، أي إنجاز مختلف أنشطة المؤسسة والهدف من وراء ذلك هو متابعة حسن التنفيذ للأنشطة والقيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها المناسب في حالة حدوث خطأ أي خلل.

الرقابة اللاحقة : يتم هذا النوع من الرقابة بعد الانتهاء من مرحلة التنفيذ ويتم ذلك عن طريق جمع المعلومات التي تتعلق بالأداء الفعلي لمختلف أنشطة المؤسسة ومقارنتها بما كان مخطط لها، والهدف من ذلك هو التأكد من حسن سير الاداء.

كل أسئلة الإقتصاد من أجل المذاكرة و تثبيت الحفظ

<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف البطالة ◆ أذكر أسباب البطالة ◆ أذكر أنواع البطالة ◆ حدد آثار البطالة ◆ ما هي إجراءات التخفيف من البطالة 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف المبادلة ◆ أذكر وظائف النقود ◆ أذكر أشكال النقود ومصدرها ◆ عرف الكتلة النقدية واذكر أشكالها
<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف التضخم ◆ أذكر أنواع التضخم ◆ ما هي أسباب التضخم ◆ حدد آثار التضخم ◆ ما هي وسائل معالجة التضخم ◆ كيف يتم تحقيق التوازن في الميزانية العامة 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف السوق ◆ أذكر أشكال السوق ◆ عرف السعر ◆ أذكر العناصر المحددة له
<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف القيادة ◆ أذكر أساليب القيادة ◆ ما هي العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة ◆ عرف الدافعية ◆ أذكر الأنواع المؤثرة في الدافعية ◆ أذكر نظريات الحاجات الدافعية 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف النظام المصرفي ◆ عرف البنك ◆ اذكر أنواعه بالشرح ◆ أذكر العمليات المصرفية ◆ أذكر المعاملات المصرفية الأخرى
<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف الإتصال ◆ أذكر أشكال الإتصال ◆ ما هي مكونات عملية الإتصال ◆ أذكر أغراض الإتصال ◆ ما هي معوقات الإتصال 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف التجارة الخارجية ◆ اذكر أسباب قيامها ◆ أذكر أهمية التجارة الخارجية وسياستها ◆ عرف ميزان المدفوعات ◆ اذكر مكوناته
<ul style="list-style-type: none"> ◆ أذكر مراحل الرقابة ◆ أذكر خصائص الرقابة ◆ أذكر أنواع الرقابة 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ عرف الصرف وأسبابه ◆ عرف سوق الصرف واذكر أنواعه ◆ أذكر سياسة سعر الصرف ◆ أذكر وسائل سياسة الصرف ◆ ما معني مراقبة الصرف
<p>الحمد لله وبعد تحقيق نتائج كبيرة جدا بملخص الإقتصاد لدورة بكالوريا 2021 ها نحن وبفضل الله نضع لكم ملخص حسب آخر تعديلات 2022 " إن أخطأت فمني وأخبروني ، وإن أصبت فمن الله "</p> <p>الأستاذ عبد الخالق عودة</p>	<ul style="list-style-type: none"> ◆ <u>انتيه</u> : يجب التفريق بين كل من : الخصائص الأنواع ، المكونات ، الأسباب ، الأساليب ، الأشكال ، الآثار ، المراحل ، الوسائل ، الوظائف ، الإجراءات والاعراض

أذكرونا من صالح دعائكم